

شرح كتاب قرة العين على ورقات إمام الحرمين -12- البشير

عصام المراكشي

البشير عصام المراكشي

بسم الله الرحمن الرحيم ان الحمد لله نحمد الله ونستعينه ونستغفره نعوذ بالله من شرور انفسنا وسیئات اعمالنا يهده الله فلا مصل له ومن يضل فلا هادي له اشهد ان لا الله الا الله وحده لا شريك له - [00:00:02](#)

واشهد ان محمدا عبده ورسوله ما بعد فان اصدق الحديث كلام الله تبارك وتعالى وخير الهدى هدى محمد صلى الله عليه وسلم وشر الامور محدثاتها وكل محدثة بدعة وكل بدعة ضلاله - [00:00:24](#)

وكل ضلاله في النار هذا درسنا الحادي والعشرون من سلسلة شرح كتاب قرة العين على ورقات امام الحرمين للخطاب المالكي في علم اصول الفقه ودرس اليوم نأخذ فيه باب التعارض - [00:00:48](#)

بين الادلة قال امام الحرمين اذا تعارض نطقاني فلا يخلو اما ان يكونا عامين او خاصين او احدهما عاما والآخر خاصة او كل واحد منها عاما من وجه وخاصة من وجه - [00:01:11](#)

فان كان عامين وامكن الجمع بينهما جمع فان لم يمكن الجمع بينهما يتوقف فيهما ان لم يعلن التاريخ فان علم التاريخ فينسخ المتقدم بالمتاخر وكذلك ان كانوا خاصين وان كان احدهما عاما والآخر خاصة ويخصص العام بالخاص - [00:01:35](#)

وان كان كل واحد منهما عاما من وجه وخاصة من وجه ويخصص عموم كل واحد منهما بخصوص الآخر هذا الباب هو باب التعارض والترجح وهو من اهم ابواب علم اصول الفقه - [00:02:01](#)

اعتنى به الاصوليون كثيرا لان ثمرته العملية في الفقه كبيرة جدا يعلم ذلك من مارس الفقه ونظر في تصرف الفقهاء عند الاستدلال وهذا الباب الاصل فيه ان يذكر بعد تمام ذكر الادلة - [00:02:23](#)

لان التعارض بين الادلة يكون بعد ان نعرف الادلة جميعها كان ينبغي ان يذكر بعد الاجماع والقياس ونحو ذلك من المصنف قدمه هنا بعد الكتاب والسنة ولذلك نص - [00:02:50](#)

على ان التعارض الذي سيذكره هنا او الذي سيبحثه انما هو التعارض بين النصوص. ولذلك قال اذا تعارض نطقان اي نصانى من نصوص الشرع. من نصوص الولي وحين نقول تعارض نصان - [00:03:14](#)

فالمراد بذلك انهم تعارضا في الظاهر وفيما يbedo للمجتهد والا فلا تعارض بينهما في نفس الامر لان كلا من عند الله ولا يمكن ان يقع التعارض في نفس الامر بين - [00:03:39](#)

نصين او خطابين كلاهما من عند الله سبحانه وتعالى. لكن التعارض يقع عندنا اقصد عند المجتهدين يقع عند المجتهدين حين ينظرون بهذه الادلة بسبب مسائل متعددة راجعة الى الفهم او الى اللغة العربية او الى نقص - [00:04:04](#)

الاطلاع على الادلة الاخرى او نحو ذلك. لاسباب متعددة يقع في الظاهر تعارض بين الادلة يقول الشارح رحمة الله تعالى فصل في بيان ما يفعل في التعارض بين الادلة وهو تفاعل تعارض - [00:04:29](#)

على وزن تفاعل وهو تفاعل من عرض الشيء يعرض كان كلا من النصين عرض الاخر حين خالفه اذا هذا اصل التعارض في اللغة فالدليل نقول ان هذا الدليل عارض دليلا اخر - [00:04:55](#)

بمعنى انه وقف في عرضه اي في ناحيته وجهته كأنه منعه من ان يمر على وجهه بان يمر في طريقه فهذا هو معنى التعارض في

اللغة وهو الذي اخذ منه التعارف في الاصطلاح. فالتعارض اذا في الاصطلاح - 00:05:27

هو التقابل بين الدليلين بحيث يكون احدهما مخالفًا للأخر و اذا اردنا الرجوع الى اللغة يكون احدهما واقفا امام الآخر مانعا له من المروor و مرور الدليل المراد به الاستدلال به - 00:05:56

في استنباط الحكم الشرعي يقول رحمة الله تعالى اذا تعارض نطقاني فلا يخلو الى اخر يقول الشارح اذا تعارض مثقال اي نصان من قول الله سبحانه او من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم - 00:06:25

او احدهما من قول الله والآخر من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا الاقسام ثلاثة التعارض يكون بين نصين من الكتاب هذا 00:06:51
القسم الاول والقسم الثاني تعارض بين نصين من السنة - 00:07:13

والقسم الثالث تعارض بين نص من القرآن ونص من السنة. هذه الاقسام الثلاثة التي لا رابع لها في تعارض الأدلة التي هي نصوص ان 00:07:13
الكلام هنا انما هو في التعارض بين النطقيين بين النصفين - 00:07:13

لا في تعارض الأدلة عموما يقول فلا يخلو يريد ان يذكر هنا ان حالات هذا التعارض لا تخرجوا عن اربعة ذكرها بقوله فلا يخلو اما ان 00:07:35
يكونا عامين او خاصين - 00:07:35

او احدهما عاما والآخر خاص او كل واحد منها عاما من وجهه وخاصة من وجهه اذا الحالات اربعة تعارض بين دليلين عامين هذه 00:08:01
الحالة الاولى الحالة الثانية تعارض بين دليلين خاصين. الحالة الثالثة تعارض بين دليل عام ودليل خاص - 00:08:01

والحالة الرابعة تعارض بين دليلين كل واحد منها اعم من وجهه وخاصة من وجهه اخر على ما سيأتي شرحه ان شاء الله تبارك وتعالى. 00:08:28
اذا الحالة الاولى وهي حالة التعارض بين دليلين - 00:08:28

عامين قال كانا عامين فان امكن الجمع بينهما جمع اذا في هذه الحالة الاولى ننظر اولا بامكان الجمع بين هذين الدليلين العامين 00:08:50
المتعارضين ومعنى الجمع ان يحمل كل واحد من الدليلين - 00:08:50

على حالة معينة بحيث لا يقع التناقض بينهما بحيث لا يقع التناقض بينهما ووجه الجمع كثيرة جدا وبحثها جماعة من الاصوليين 00:09:21
وذكرها نماذج منها كثيرة وهي لمن مارس الفقه واظحة جليلة وكثيرة - 00:09:21

فقد يكون مرجعها الى اللغة او الى الاحاديث او نحو ذلك وهذا الجمع كما تقرر عند الاصوليين اولى من الترجيح. لم لأن الجمع فيه 00:09:55
اعمال للدليلين معا واما الترجيح ففيه اهدار - 00:09:55

او اهمال لاحد الدليلين. لأن لأنني اذا رجحت بين دليل الف ودليل باع فقلت ان الدليل الف هو ارجح والدليل باع مرجوح معنى ذلك 00:10:22
انني اهدر الدليل بعد لا اعمله ولا يبقى له مجال للعمل - 00:10:22

وللاستدلال به اما اذا جمعت بين الدليلين بان قلت الدليل الف استعمله في الحالة الفلانية والدليل باع في الحالة العلانية حينئذ اعملت 00:10:51
الدليلين معا. ولا شك ان اعمال الأدلة مقدم على اهمال بعضها - 00:10:51

اعمال الأدلة جميعها مقدم على اهمال بعضها. ولذلك قالوا الجمع مقدم على الترجيح. ولذلك هنا بدأ المصنف بالجمع قال فان امكن 00:11:16
الجمع جمع. نبدأ بالجمع اولا فاذا تعذر الجمع ننتقل الى شيء اخر هو التفصيل - 00:11:16

يقول الشارح وذلك بان يحمل كل منها على حال اذا لا يمكن الجمع بينهما مع اجراء كل منها على عمومه لأن ذلك محال لانه يفضي 00:11:37
إلى الجمع بين النقيضين فاطلاق الجمع بينهما مجاز عن تخصيص كل واحد منها بحاجة - 00:11:37

كلامه واضح يريد ان يقول ان الجمع هو حمل كل دليل على حال واما يعني حين نقول حمل كل دليل على حال هذا نوعا من 00:12:08
التخصيص اي نخصص الدليل الاول بحال معين - 00:12:08

ونخصص الدليل الثاني بحال اخر فهذا نوع من التخصيص لو لم نرد هذا التخصيص فحينئذ نعمل الدليلين معا على عمومهما نقيمهما 00:12:29
على عمومهما والحال انها اذا بقيا على عمومهما متعارضان متناقضان فيستحيل الجمع بين النقيضين - 00:12:29

ولذلك فحين نقول هذا معنى قوله فاطلاق الجمع بينهما مدد فحين نقول جمعنا بين الدليلين العامين ليس المراد بذلك انا جمعنا 00:13:02
جمعنا بين دليلين متناقضين. هذا لا يمكن وانما في حقيقة الامر خصصنا كل دليل - 00:13:02

بحيث صار الدليلان بعد التخصيص غير متناقضين فجمعنا بينهما لأن الجمع بينهما وهم لا يتناقضان ممكناً لو ابقيناهما على أصل عمومهما فهما متناقضان والجمع بين النقيضين لا يجوز ومثل هنا الشارح بمثال - 00:13:23

عليه اشكالات وفيه كلام ولكن على كل حال تبعه فيه يقول مثاله حديث مسلم لا اخبركم بخير الشهود الذي يأتي بشهادته قبل ان يسألها وحديث الصحيحين خيركم قرني ثم الذين يلونهم - 00:13:48

ثم الذين يلونهم ثم يكون بعدهم قوم يشهدون قبل ان يستشهدوا ليه عندنا هنا تعارض بين دليلين الدليل الاول فيه السماء على الذي يأتي بالشهادة قبل ان يسألها اي قبل ان تطلب منه الشهادة قبل ان يطلب منه اداء الشهادة - 00:14:13

فيه ثناء عليه ومعنى ذلك ان اداء الشهادة في هذه الحالة قبل ان تطلب منه جائز او فوق الجائز مشروع يعني واما الحديث الثاني فيه بيان لحالة ستأتي حالة قوم - 00:14:41

ليسوا من الذين شهد لهم بالخيرية لانه قال خيركم قرني ثم الذين يلونهم ولم يبق بعد ذلك شهادة بالخيرية ففهم من ذلك ان هؤلاء الذين يأتون فيما بعد - 00:15:06

عملهم هذا ليس ممدوداً وليس ممدوحاً في الشرع وعملهم ما هو؟ هو انهم يشهدون قبل ان يستشهدوا. اي قبل ان يطلب منهم اداء الشهادة اضافة السين والثاء هنا للطلب الاستشهاد طلب الشهادة - 00:15:21

اذا هذا تعارض بين هذين الدليلين وعليه نحتاج الى النظر في امكان الجمع بينهما قال فحمل الاول على ما اذا كان من له الشهادة غير عالم بها والثاني على ما اذا كان عالماً - 00:15:42

معنى قالوا الحديث الاول لا نبقيه على عمومه وعمومه ما هو؟ هو الثناء على كل من يشهد قبل ان تطلب منه الشهادة لأن قال شخص ذلك بماذا؟ بالذى نقول هذا الحديث الذي فيه الثناء خاص - 00:16:13

بالذى يشهد اذا كان هذا الذى له الشهادة الذى يحتاج له هذه الشهادة الذى سيشهد له غير عالم بها. يعني مثلاً شخص اه له مثلاً دعوة قضائية وهو يعني لا يعلم - 00:16:43

بان آآ يعني في هذا الامر الذي سيشهد له فيه مثلاً في ارض او عقد او نحو ذلك لا يعلم اصلاً بان له الحق في هذا الشيء المختلف فيه وبيان - 00:17:05

هذا الحق الذي له عليه شهود ولا علم له بالامر فحينئذ اذا سكت انت ولم تشهد له فيضيع حقه فهنا يثنى عليك اذا انت تقدمت فشهدت لانه هو لم يكن عالماً بذلك - 00:17:24

واما الحالة الثانية الحديث الثاني قال والثاني على ما اذا كان عالماً بمعنى هذا شخص عالم بحقه مفهوم؟ ففي هذه الحالة عالم بأمر الشهادة ففي هذه الحالة لا تمدح بتسارعك الى اداء الشهادة. وإنما تبقى على حالك - 00:17:50

الى ان تطلب منك الشهادة فان طلبت منك فاديه على وجهها. لأن هذا التسارع في اداء الشهادة لا يأتي بخير كما قرره العلماء اذا هذه طريقة للجمع وان كان صاحب الحاشية ذكر هنا كلاماً في قضية - 00:18:13

اه هذا الجبل الذي ذكره الشارح على اساس ان المراد آآ ذكر الشهادة هو اعلام الشخص بان له هذا الحق وليس المراد اداؤها عند القاضي. فهنا على كل حال كما قلت لكم الحديث - 00:18:32

فيه اخذ ورد او الجمع بين الحديدين اه محل اخذ لكن كلام الشارع هذا واضح حمل ثان او طريقة اخرى للجمع قال وحمل بعضهم الاول على ما فيه حق لله - 00:18:58

كالطلاق والعساق والثاني على غير ذلك فاذا معنى ذلك ما كان فيه حق لله فتوجب فيه المبادرة لاداء الشهادة عند القاضي وذلك بحسب القدرة قالوا والا قدح ذلك في شهادته - 00:19:20

مثال ذلك مثلاً في امور الطلاق والعساق آآ اذا علم هذا الشخص علم بان هذا الرجل قد طلق هذه المرأة ومع ذلك لانه فاسق مع كونه طلقها فانه مع ذلك - 00:19:43

بقي معها او مستمر معها في العشرة هذا شيء مخالف للشرع وفيه مخالفة لحق من حقوق الله في هذا الباب قالوا في شرع له ان

يبادر الى اداء الشهادة عند القاضي - 00:20:05

ليممنع وقوع هذه المخالفة الشرعية. وكذلك في العتاق جا شخص علم بان هذا السيد اعتق هذا العبد ومع ذلك لم يشاً ان يطلقه وانما ابقاءه عنده وهو يستخدمه في حوائجه ونحو ذلك مع انه قد اعتقه - 00:20:26

فقالوا هذا ينبغي مبادرة. بخلاف الحديث الثاني قالوا يحمل على ما ليس فيه شيء من حقوق الله وانما هو في حقوق الادميين ها؟ في حقوق الادميين فهذا لا يبادر لاداء الشهادة - 00:20:47

بل قالوا مبادرته لاداء الشهادة قد يكون محل تهمة وقد يتهم بانه هذا الحرص منه على الاداء وراءه شيء فلذلك قالوا لا يبادر ولكن اذا طلبت منه الشهادة فانه يؤدي - 00:21:09

اذا هذه هذا مثال على الجمع اذا لم نتمكن من الجمع فما العمل؟ قال وان لم يمكن الجمع بينهما اي بين النصين يتوقف عن العمل بهما ان لم يعلم التاريخ - 00:21:30

اذا الان لم يمكن الجمع تعارض بين دليلين عامين لا يمكن الجمع ولا يعلم التاريخ ماذا نفعل يتوقف ما معنى لم يعلم التاريخ اي لم نعرف تاريخ كل نص بحيث نجزم بان هذا النص سابق على هذا - 00:21:55

او لاحق له قال الى ان يظهر مرجح لادههما. يعني يتوقف لما؟ لانه لا نستطيع ان نفعل غير ذلك هذا هو مقدار جهتنا في هذه المسألة. يتوقف الى ان يرد دليل - 00:22:22

قال مثاله قوله تعالى او ما ملكت ايمانكم وقوله تعالى وان تجمعوا بين الاخ提ين الا ما قد سلف الاول يجوز جمع الاخ提ين بملك اليمين والثاني يحرم ذلك فتتوقف فيهما عثمان رضي الله عنه لما سئل عنهم - 00:22:43

قال احلتھما اية وحرمتھما اية ثم حكم الفقهاء بالتحريم لدليل اخر وهو ان الاصل في الوضع ما معنى هذا المثال معناه ان عندنا اية وهي قال او ما ملكت ايمانكم - 00:23:15

المراد بذلك ما ورد في قوله تعالى والذين هم لفروجهم حافظون الا على ازواجهم او ما ملكت ايمانهم فما ملكت ايمانهم هذا النص عام يشمل الجمع بين الاخ提ين بملك اليمين - 00:23:40

رجل له في يعني يملك بملك اليمين اخ提ين لو فرضنا انه ليس عندنا نص اخر في المسألة لكان ذلك جائزنا بنص هذه الاية جيد النص الثاني هو اه وان تجمعوا بين الاخ提ين الا ما قد سلف - 00:24:06

وهذا النص يعني آا وارد عطفا على المحرمات الامهات ونحو ذلك حرمت عليكم امهاتكم الى اخر الاية وان تجمعوا بين الاخ提ين اي حرم عليكم الجمع بين الاخ提ين. اذا نظرنا لهذا النص - 00:24:32

فهو يشمل الجمع بين الاخ提ين بملك اليمين ويشمل الجمع بين الاخ提ين الزوج فيحرم الجمع بين الاخ提ين بملك اليمين. اذا عندنا دليل مبيح ودليل مانع او حاضر فلما جل ذلك توقف عثمان رضي الله عنه - 00:24:59

في هذه المسألة لكن يقول الشارح حكم الفقهاء بالتحريم بدليل اخر اي مقصوده اي بعد عثمان رضي الله عنه وارضاه ظهر للفقهاء ان ان الجمع بين الاخ提ين حرام ولكن ليس استنباطا من هذين الدليلين ولكن - 00:25:24

لما جل دليل اخر جيء به فعوض وقوى دليل التحرير فصار عندنا دليل محرم مع ضد بدليل اخر في مقابل دليل المبيح لا عاضد له فرجح حينئذ الدليل الذي له عاضد الذي له - 00:25:51

ما يسنه من الادلة الاخرى فا هنا في الحقيقة لم نهمل هذين الدليلين او لم نهمل دليل التحرير وانما تركناه وزدنا عليه دليلا اخر فتقويا معا ورجحا على الدليل المبيح - 00:26:21

والدليل الاخر ما هو؟ قال هو ان الاصل في الاضلاع يعني في آا ملك اليمين والزوج ونحوها البعض وهو ما يكون بين الرجل وامرأته الاصل فيه انه محرم الاصل في - 00:26:48

رجل وامرأة انه يحرم ان يكون بينهما شيء مما يكون بين الازواج. هذا هو الاصل الاصل التحرير ثم يخرج من هذا الاصل ما دل الدليل على جوازه ك الرجل مع زوجته او الرجل مع امته ونحو ذلك - 00:27:10

ولذلك هذا نوع استصحابي قوينا به دليل التحرير اذا هذه الحالة الاولى. الحالة الاخرى هي ان يكون التاريخ معلوما. قال فان علم التاريخ فينسخ المقدم بالتأخر قال كما في اйтиي عدة الوفاة - 00:27:31

وايتى المصادرة والمراد المتأخر في النزول لا في التلاوة والله اعلم هذا شيء واضح اذا لا نقول بالنسخ الا بعد اولا النظر في امكان الجمع فان لم يمكن الجمع - 00:27:57

فحين اذ ننظر هل يوجد عندنا التاريخ هل لنا علم بالتاريخ فان علمنا تاريخ الدليلين يمكننا حينئذ ان نقول هذا ناسخ لذاك اية خطأ ما يفعله بعض الفقهاء من التسرع في الحكم بالنزع هاني ما ان يتعارض ما ان يقع التعارض بين دليلي حتى تجد ذلك الفقيه يقول هذا ناسخ لذاك والمسألة قد يدخلها شيء من التعصب للمذهب ونحو ذلك - 00:28:40

كثير من الامور التي يدعى فيها النسخ انما يقال بذلك تعصبا للمذهب لا لا نقول بالنفع الا بعد عدم انكار الجمع وحتى يعني في في المقابل يعني الغالب الغالب على متعصبة المذاهب انهم يقولون بنسخ - 00:29:06

الادلة التي تخالفهم والآخرون الذين يردون عليهم قد يقع منهم في بعض الاحيان يعني آآ مبالغة في الجمع بين في الادلة حتى آآ ان بعضهم يقع له - 00:29:25

تكلف في اوجه الجمع يعني يأتون ببعض اوجه الجمع المتكلفة فرارا من الترجيح بالنسخ او غيره فلا شك ان كلا طرفي آآ هذا الامر مذموم والذي ينبغي هو القصد بين الجمع وبين الترجيح. لا يشار الى الترجح - 00:29:45

او الى القول بالنسخ الا بدليل واضح وكذلك الجمع ينبغي ان يكون جمعا تسعفه اللغة او تسعف به اللغة وتسعف به الادلة الشرعية ومقاصده الشرع الاجمالية وهذا شيء انما يعلم بكثرة الممارسة - 00:30:11

قال ايه واول مراده متأخره في النزول هذا واضح لا شك لان اه كلامنا هنا انما هو عن التاريخ الزمني يعني قد تكون الاية اه في ترتيب التلاوة في ترتيب المصحف متأخرة ولكنها سابقة - 00:30:32

على غيرها مما هو سابق لها في ترتيب النص اان انتهينا من الحالة الاولى. الحالة الثانية قال وكذلك اذا كان خاصين اي اذا كان اي النصاني خاصين نفس الشيء ما ذكرناه في الحديثين العاميين نذكره هنا - 00:30:52

اي فان امكن الجمع بينهما جمع كما في حديث مسلم انه صلى الله عليه وسلم توضأ وغسل رجليه وهذا مشهور في الصحيحين وغيرهما وحديث انه توضأ ورش الماء على قدميه وهما في النعلين - 00:31:22

رواه النسائي والبيهقي وغيرهما اه على فرض صحتي هذه الرواية قال فجمع بينهما بان الرشة في حالة اان عندنا خلاف. عندنا تعارض بين دليلين. الدليل الخاص الاول ان النبي صلى الله عليه وسلم غسل رجليه. واضح - 00:31:44

ومعنى ذلك انه ازال النعل وغسل الرجل والحديث الثاني انه حين توضأ وصل الى رجليه اكتفى برش الماء على قدمه زيد آآ حال كونهما في النعلين يعني ما اخرج قدميه من النعلين وانما اكتفى بالرش - 00:32:09

على فرض صحة هذه الرواية؟ نقول قال الشارح فجمع بينهما بان الرش في حال التجديد لما في بعض الطرق ان هذا وضوء من لم يحدث بمعنى قالوا نحمل الحديث الثاني على حالة خاصة - 00:32:30

وهي حالة من يجدد وضوءه يعني هو على وضوء لم ينقض وضوءه بناقض من النواقض المعروفة وانما يحب ان يجدد وضوءه وهذا مشروع لا اشكال فيه ولا حرج فاذا اراد ان يجدد وضوءه يخفف - 00:32:57

عليه ما لا يخفف على الذي يتوضأ عن حدث ومن التخفيف قالوا انه يجوز له في هذه الحالة ان يرش اه الماء على اه فوق على قدميه وهما في النعل. هذا وجه - 00:33:16

من اوجه الجمع قال لي ما في بعض الطرق ان هذا وضوء من لم يحدث او ان الوضوء في حديث الغسل الوضوء الشرعي وفي حديث الرش الوضوء اللغوي وهو النظافة. وجه اخر من من اوجه الجمع - 00:33:35

وهو راجع الى اللغة ف قالوا نحن الذي نعرفه والذي اجمع عليه العلماء ان الرجل يجب ان تغسل فهذا الحديث الثاني مشكل على هذا

المعنى فنحتاج ان نجمع بينه وبين الحديث الاول والحاديـث الـاخـرى الكـثـيرـةـ الـتـيـ فـيـهـاـ الغـسـلـ - 00:33:53

فنـحـمـلـ الـوـضـوـءـ هـنـاـ عـلـىـ الـوـضـوـءـ الـلـغـوـيـ.ـ الـوـضـوـءـ الـلـغـوـيـ هـوـ مـطـلـقـ الـغـسـلـ لـاـ يـهـدـفـ شـرـعـيـ مـنـ رـفـعـ حـدـثـ اوـ اـسـبـاحـةـ اـهـ صـلـاـةـ اوـ نـحـوـ ذلكـ مـطـلـقـ النـظـافـةـ قـدـ تـسـمـيـ فـيـ الـلـغـةـ وـضـوـءـاـ - 00:34:19

وهـنـاـ كـمـاـ قـالـوـاـ مـثـلـاـ كـمـاـ قـالـ الجـمـهـورـ خـلـافـاـ لـلـحـنـابـلـةـ فـيـ قـضـيـةـ مـنـ اـكـلـ لـحـمـ الـاـبـلـ قـالـ فـيـ الـوـضـوـءـ قـالـ نـعـمـ صـلـىـ اللـهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ آـآـ حـدـيـثـ جـابـرـ اـبـنـ صـبـورـةـ قـالـ نـعـمـ - 00:34:38

فـالـجـمـهـورـ يـقـولـونـ الـمـرـادـ بـالـوـضـوـءـ هـنـاـ لـيـسـ الـوـضـوـءـ الـشـرـعـيـ وـانـمـاـ هـوـ الـوـضـوـءـ الـلـغـوـيـ وـالـمـرـادـ بـهـ غـسـلـ الـفـمـ لـانـ فـيـ لـحـمـ الـاـبـلـ زـهـوـمـةـ وـانـ كـانـ فـيـ هـذـهـ الـمـسـأـلـةـ اـهـ مـذـهـبـ الـحـنـابـلـةـ اـقـوـيـ وـاـظـهـرـ - 00:34:56

وـانـ كـانـ مـنـ مـصـابـاتـهـ لـكـنـهـ قـوـيـ مـنـ جـهـةـ الـدـلـيـلـ.ـ وـالـحـمـلـ عـلـىـ الـوـضـوـءـ الـشـرـعـيـ اوـلـىـ اـلـاـ يـتـعـذـرـ ذـلـكـ وـلـاـ وـلـاـ تـأـزـقـ اـصـلـاـ فـنـحـمـلـهـ عـلـىـ الـوـضـوـءـ الـشـرـعـيـ.ـ اـذـاـ مـقـصـودـ هـنـاـ اـنـ الـوـضـوـءـ - 00:35:15

قـدـ يـحـمـلـهـ الـفـقـهـاءـ فـيـ بـعـضـ الـاـحـيـاـنـ لـسـبـبـ مـاـ عـلـىـ الـوـضـوـءـ الـلـغـوـيـ فـهـذـاـ هـوـ الـوـجـهـ الثـانـيـ مـنـ اوـجـهـ الـجـمـعـ وـقـيـلـ الـمـرـادـ اـنـ غـسـلـهـمـاـ فـيـ النـعـلـيـنـ وـسـمـيـ اوـ سـمـيـ ذـلـكـ رـشـاـ مـجـازـاـ - 00:35:32

بـعـنـىـ اـنـ هـنـاـ يـحـمـلـهـ الـحـدـيـثـ الثـانـيـ عـلـىـ مـاـ يـوـافـقـ الـحـدـيـثـ اـلـاـوـلـ يـعـنـىـ وـهـمـاـ فـيـ النـعـلـيـنـ وـمـعـ ذـلـكـ غـسـلـهـمـاـ وـهـمـاـ فـيـ النـعـلـيـنـ هـلـ هـذـاـ مـمـكـنـ؟ـ نـعـمـ مـمـكـنـ اـذـاـ كـانـ النـعـلـانـ وـاسـعـيـنـ بـعـضـ الشـيـعـ هـذـاـ مـمـكـنـ لـيـسـ مـحـالـاـ - 00:35:52

وـحـيـنـ اـذـلـاـ يـبـقـيـ الاـشـكـالـ اـلـاـ فـيـ لـفـظـ رـشـ لـانـ الاـشـكـالـ فـيـ الـبـداـيـةـ هـوـ فـيـ اـمـرـيـنـ فـيـ رـشـ وـفـيـ وـهـمـاـ فـيـ النـعـلـيـنـ آـآـ قـضـيـةـ وـهـمـاـ فـيـ النـعـلـيـنـ هـذـهـ وـجـدـ لـهـ حـلـاـ بـقـوـلـهـ - 00:36:13

اـهـ غـسـلـهـمـاـ وـهـمـاـ فـيـ النـعـلـيـنـ وـلـاـ اـشـكـالـ فـيـ ذـلـكـ يـبـقـيـ لـنـاـ رـشـ؟ـ مـاـ الـجـوـابـ عـنـهـ؟ـ قـالـ وـسـمـيـ ذـلـكـ رـشـاـ مـجـازـاـ لـانـ لـيـسـ غـسـلـاـ كـمـاـ هـوـ

الـغـسـلـ الـمـعـهـودـ الـذـيـ يـزـالـ فـيـ النـعـلـانـ فـلـاـجـلـ ذـلـكـ سـمـاـهـ رـشـاـ مـنـ قـبـيلـ النـجـزـ.ـ وـلـكـ هـذـاـ الـوـجـهـ - 00:36:33

مـحـلـ نـظـرـ وـلـذـكـ ذـكـرـهـ الشـارـحـ هـنـاـ بـصـيـغـةـ التـمـرـيـظـ فـقـالـ وـكـيـلـاـ اـذـاـ هـذـهـ اوـجـهـ مـنـ اوـجـهـ الـجـمـعـ وـيـمـكـنـ اـنـ نـتـصـورـ اوـجـهـ اـخـرىـ كـثـيرـةـ وـالـجـمـعـ اـصـلـاـ لـاـ يـكـوـنـ اـلـاـ بـعـدـ ثـبـوتـ النـصـيـنـ.ـ لـابـدـ مـنـ اـنـ نـتـأـكـدـ مـنـ هـذـهـ الـمـسـأـلـةـ - 00:36:55

لـأـنـ الـجـمـعـ فـرـعـ عـنـ ثـبـوتـ النـصـيـنـ مـعـاـ فـاـذـاـ كـانـ اـحـدـ النـصـيـنـ لـيـسـ ثـابـتـاـ مـثـلـاـ اوـ فـيـ كـلـامـ اوـ نـحـوـ ذـلـكـ فـلـاـ يـجـمـعـ بـيـنـ الـحـدـيـثـ الـضـعـيفـ اوـ الـحـدـيـثـ الـمـوـضـوـعـيـ - 00:37:14

لـاـ يـجـمـعـ بـيـنـ الـحـدـيـثـ الصـحـيـحـ هـذـاـ لـاـ مـعـنـىـ لـهـ قـالـ وـانـ لـمـ يـمـكـنـ الـجـمـعـ بـيـنـهـمـاـ وـلـمـ يـعـلـمـ التـارـيـخـ تـوـقـفـ فـيـهـمـاـ وـهـذـاـ كـمـاـ قـلـنـاهـ فـيـ

الـدـلـيـلـيـنـ الـعـامـيـنـ الـىـ ظـهـورـ مـرـجـحـ لـاـ حـدـهـماـ - 00:37:29

مـثـالـهـ مـاـ جـاءـ اـنـهـ صـلـىـ اللـهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ سـئـلـ عـمـاـ يـحـلـ لـلـرـجـلـ مـنـ اـمـرـأـتـهـ وـهـيـ حـائـضـ فـقـالـ مـاـ فـوـقـ الـاـزـارـ رـوـاهـ اـبـوـ دـاـوـودـ وـجـاءـ اـنـهـ قـالـ

اـمـنـعـوـاـ كـلـ شـيـءـ اـلـاـ النـكـاحـ اـيـ الـوـطـءـ.ـ رـوـاهـ مـسـلـمـ - 00:37:53

قـالـ وـمـنـ جـمـلـهـ ذـلـكـ الـاـسـتـمـتـاعـ بـمـاـ تـحـتـ الـاـزـارـ فـتـعـارـضـ فـيـ الـحـدـيـثـانـ عـنـدـنـاـ حـدـيـثـ يـجـيـزـ لـلـرـجـلـ اـنـ يـأـتـيـ اـمـرـأـتـهـ اـهـ يـعـنـيـ يـقـولـ اـنـ يـأـتـيـ

اـمـرـأـتـهـ يـعـنـيـ مـطـلـقاـ اـلـاـ شـيـءـاـ وـاحـدـاـ وـهـوـ الـوـطـأـ - 00:38:14

فـيـشـمـلـ ذـلـكـ اـنـ يـأـتـيـهـاـ فـيـمـاـ هـوـ دـوـنـ الـاـزـارـ مـاـ لـمـ يـكـنـ وـطـنـاـ هـذـاـ الـحـدـيـثـ الثـانـيـ.ـ وـالـحـدـيـثـ اـلـاـوـلـ فـيـهـ اـنـ لـاـ يـحـلـ لـهـ شـيـءـ اـلـاـ مـاـ كـانـ

فـوـقـ الـاـزـارـ وـمـعـنـىـ ذـلـكـ اـنـ مـاـ دـوـنـ الـaـz~ar~ - 00:38:37

لـاـ يـحـلـ لـهـ.ـ اـذـاـ عـنـدـنـاـ تـعـارـضـ مـاـ فـوـقـ الـa~z~ar~ هـذـاـ مـاـ فـيـهـ اـشـكـالـ لـكـنـ مـاـ كـانـ تـحـتـ الـa~z~ar~ مـاـ لـيـسـ وـطـنـاـ اـبـاـحـهـ حـدـيـثـ وـحـرـمـهـ حـدـيـثـ.

فـكـيـفـ نـفـعـ؟ـ هـذـاـ تـعـارـضـ قـالـ اـهـ فـتـعـارـضـ فـيـ الـحـدـيـثـانـ فـرـجـحـ بـعـضـهـمـ التـحـرـيـمـ اـحـتـيـاطـاـ - 00:38:57

وـبـعـضـهـمـ الـحـلـ لـانـ الـاـصـلـ فـيـ الـمـنـكـوـحـةـ وـالـاـوـلـ هـوـ الـمـشـهـورـ عـنـدـنـاـ وـعـنـدـ الشـافـعـيـةـ وـقـالـ بـهـ اـبـوـ حـنـيفـةـ وـجـمـاعـةـ مـنـ الـعـلـمـاءـ اـذـاـ اـلـاـصـلـ فـيـ

مـثـلـ هـذـهـ اـنـ نـتـوـقـفـ اـلـىـ اـنـ يـرـدـ دـلـيـلـ اـخـرـ.ـ طـيـبـ الـذـيـ - 00:39:21

وـرـدـ اوـ الدـلـيـلـ الـذـيـ بـهـ رـجـحـنـاـ اـحـدـ الدـلـيـلـيـنـ الـمـتـعـارـضـيـنـ عـلـىـ الـاـخـرـ هـوـ مـاـ ذـكـرـهـ هـنـاـ.ـ قـالـ الـذـيـنـ رـجـحـوـهـ بـدـلـيـلـ زـائـدـ وـهـوـ

الـاـحـتـيـاطـ لـانـ الـاـحـتـيـاطـ مـطـلـوبـ مـفـهـومـ فـلـاـ شـكـ - 00:39:42

ان الذي لا يأتي امرأته آآ فيما دون الازار مما ليس وطئاً فهذا احباط لدینه والقاعدة الشرعية في الاحتياط مشهورة بين القواعد الفقهية الكبيرة واصلها حديث ابقاء الشبهات. فمن اتقى الشبهات استبرأ لدینه وعرضه - [00:40:03](#)

اذا هذا ترجيح بقاعدة فقهية هي قاعدة الاحتياط الاخر لمن رجحوا الحلة رجحوه بقاعدة اخرى وهي قاعدة استصحاب الاصل قالوا الاصل ان الرجل يجوز له من امرأته في كل شيء. هذا الاصل - [00:40:27](#)

الا ما حرم فقالوا وبعضهم الحل ان الاصل لانه الاصل في المنسوج الا ما حرم وحيث لم يرد لدینا دليل واضح وصريح في التحرير فالاصل هو الحل فاذا الدليل العاكس الذي به انتقلنا من التوقف - [00:40:49](#)

الى الجزم بالترجح هذا الدليل العاكس اما ان يكون قاعدة الاحتياط عند قوم واما ان يكون قاعدة استصحاب الاصل او استصحاب الاباحة عند قوم اخرين انت ترى هنا اهمية هذه القواعد الاصولية - [00:41:13](#)

في التعامل مع الفروع الفقهية قال ووو في كلام الشارخ من ما مقصوده بالشارع ان الشارع هو الخطاب الخطاب يقول الشارع يقصد بذلك المحلي لأنه هو الشارع الاول لهذا المتن هو الشارع الذي اعتمد عليه الخطاب - [00:41:35](#)

بشرحه. كما ذكر ذلك في المقدمة. قال ووو في كلام الشارع بعد ذكر الحديث الثاني ومن جملة ذلك الوظيفة فيما فوق الازار فيتعارض فيه الحديثان والظاهر انه سهو. فانما فوق الازار يجوز الاستمتاع به باتفاق العلماء. قال النووي - [00:42:00](#)

في شرح مسلم بل حكى جماعة كثيرة بالاجماع عليه هذا واضح يقول الظاهر ان كلام الشارع المحلي سهو لان ما فوق الازار هذا لا نزع فيه وحكي الاجماع على جوازه - [00:42:24](#)

فالكلام انما هو فيما دون الازار مما ليس وطئاً هذا هو الذي فيه الخلاف وفيه تعارض هذين الدليلين وان علم التاريخ نسخ المتقدم بالمتاخر كما تقدم في حديث زيارة القبور - [00:42:38](#)

كنت نهيتكم عن زيارة القبور فالان فزوروها فهذا واضح في آآ يعني قضيتي النسخ وكما ذكرنا في الدليلين العامين نذكره هنا في الدليلين الخاصة الان الحالة الثالثة قال وان كان احدهما عاماً والآخر خاصاً - [00:43:00](#)

في خصص العام بالخاص واضح ولذلك نحن نقول لا تعارض بين عام وخاص ولا تعارض بين مطلق ومقيد لما؟ لأن العامة يحمل على الخاص ولان المطلق يحمل على المقيد. قال كحديث الصحيحين - [00:43:24](#)

فيما سقط السماء العشر وحديثهما ليس فيما دون خمسة او سق طبقة فيخصوص الاول بالثاني قال سواء ورداً معاً او قدم احدهما على الآخر او جهل التاريخ. زين. الان عندنا حديث فيما سقط السماء العشر. ما هذه؟ ما ايش - [00:43:40](#)

موصول هذا من ادواتي العموم اه من صيغ العموم اصلاً معنى ذلك ان كل محصول زراعي مما سقطه السماء يعني مما ليس آآ بسقي الانسان وانما هو بالمطر يسقى بالمطر - [00:44:05](#)

في كل محصول زراعي من هذا النوع فيه العشر كثيراً كان او قليلاً هذا عام لكن ورد عندنا حديث خاص وهو ليس فيما دون خمسة او سق سبق فان كان عندك مثلاً ثلاثة او سق - [00:44:30](#)

هو محصولك الزراعي ثلاثة او سق. الحديث الاول يقول فيه العشر الحديث الثاني يقول ليس فيه شيء. ليس فيه صدقة ليس فيه زكاة اذا هذا تعارض هنا وقع في ما دون خمسة افق اما ما كان فوق خمسة افق فلا تعارض - [00:44:50](#)

اذا كيف نصنع؟ حديث عام وحديث خاص نحمل العامة على الخاص فنقول الحديث الاول نعم صحيح لا نهمله ونقول كل ما سقط السماء في فيه العشر ما دام اكثر من خمسة او سق - [00:45:08](#)

وبذلك نعمل الدليلين معاً والجمع بين العام والخاص لا يشترط فيه ان يعلم التاريخ يعني ولذلك قال او جهل التاريخ لا يهمنا هل هذا الحديث اسبق من هذا او بعده او قبله لا يهم - [00:45:29](#)

وايضاً اذا علمنا التاريخ علمنا مثلاً بان العامة جاء قبل الخاص او بان الخاصة قبل العكس ايضاً لا يهمنا ذلك وانما نحمل العامة على الخاص مطلقاً هذا معنى قوله سواء ورد معاً يعني في وقت واحد - [00:45:51](#)

او قدم احدهما على الآخر جاء العام قبل الخاص او الخاص قبل العام او جهل التاريخ ما عرفناها القديمة معاً او جاء احدهما قبل الآخر

في جميع الاحوال نحمل العامة على هذه الحالة ماذا؟ الحالة الثالثة - [00:46:10](#)

الحالة الرابعة قال وان كان احدهما عاما من وجهي وخاصة من وجهه فيخص عموم كل واحد منها بخصوص الاخر [نعم قال ان امكن ذلك مشيت هذه اه مسألة - 00:46:26](#)

التعارض بين هام وخاصة من وجهه. يسمى العموم والخصوص الوجهى مفهوم فيقول في هذه الحالة يخص عموم كل واحد منها بخصوص الاخر. ان امكن ذلك والا احتاج الى الترجيح مثال ما يمكن فيه التخصيص. نتأمل هذا المثال - [00:46:55](#)

حديث ابي داود وغيره اذا بلغ الماء قلتين لا ينجز مع حديث ابن ماجة وغيره الماء لا ينجزه شيء الا ما غالب على ريحه وطعمه [ولونه قال فالاول خاص بالقلتين - 00:47:21](#)

عام في المتغير وغيره والثاني خاص في المتغير عام في القلتين وما دونهما ما معنى هذا الكلام الحديث الاول يقول الماء اذا بلغ [قلتين لم ينجز مفهومه اذا كان اقل من قلتين فانه ينجز - 00:47:44](#)

تغير او لم يتغير ولذلك قال الحديث الثاني آآ الحديث الاول خاص بالقلتين عام في المتغير وغيره خاص بالقلتين. يقول لك بان ما [اقل من القلتين ينجز سواء اكان متغيرا او غير متغير - 00:48:15](#)

الحديث الثاني بعكسه يقول الماء المتغير نجس وغير المتغير ليس نجسا سواء كان فوق كلتيه او دون قلته اذا الحديث الثاني بعكس [الاول لذلك الحديث الاول يشمل المتغير وغيره ولكنه خاص بالقلتين يذكر لك ان التنجس مرتبط بالقلتين - 00:48:41](#)

والحديث الثاني بعكسه عام في القلتين فيما كان فوق كلتين وما كان دونهما في جميع كميات ان صح التعبير لكنه خاص بالتغير لانه [قال الا ما غالب على ريحه وطعمه. بالمناسبة هذه مسألة اجماع - 00:49:10](#)

حتى لو لم يصح الحديث الاجماع على هذه المسألة اذا هنا حديثان احدهما اعم من الاخر من وجهه وخاصة من وجهه اخر. [والحديث الاخر بعكسه ماذا نفعل قال فيحكم بان القلتين - 00:49:29](#)

تنجز بالتغير ويخص عموم الثاني بخصوص الاول فيحكم بان ما دون القلتين ينجز وان لم يتغير معنى ذلك انا نقول نحمل [نخص كل عموم الحديث الاخر فنقول ما فوق القلتين - 00:49:53](#)

هذا في الحديث الثاني يقول لك بان لابد من مراعاة التغير فحينئذ نقول ما كان فوق القلتين فانه ينجز بالتغير فحملنا او خصينا [عموم الاول بالثاني في مسألة التغير لان الاول قلنا عام في المتغير وغيره - 00:50:23](#)

خصوصناه بالثاني آآ في خصتناه بالتالي الذي ينص على التغير هذا فيما فوق القلة اذا ما فوق القلتين نعمل فيه الحديثة الثانية [الخاص وما دون القلتين نعمل فيه الحديث الاول الخاص - 00:50:54](#)

اي نخص عموم الثاني بخصوص الاول فنحكم بان ما دون القلة ينجز مطلقا سواء تغير او لم يتغير فهمتوا والمسألة؟ فاذا هذا معنى [انا نحمل عموم كل حديث على خصوص الاخر - 00:51:22](#)

فنقسم الماء الى ما فوق كلتين وما دون قلتين. ما فوق الكلتين نترك عموم الحديث الاول ترك هذا العبو ونعمل بخصوص الحديث [الثاني فنقول اذا تغير فهو نجس واذا لم يتغير لن ينجز - 00:51:40](#)

ما دون القلتين نترك عموم الحديث الثاني الذي يقول لك يعني العبرة بالتغيير ترك ذلك ونذهب الى التخصيص فنقول [ما دون القلتين هذا ينجز مطلقا سواء اكان - 00:51:56](#)

آآ يعني سواء اكان اه متغيرا او غير متغير. هذا مذهب الشافعية كما لا يخفى عليكم. وهذا ذكرناه في ابواب الطهارة قال ورجح [الملكية الثانية بمعنى ان الملكية لم يجمعوا بهذا الجمع - 00:52:16](#)

ورجح الملكية الثانية لانه نص والاول انما يعارضه بمفهومه تتبه للمسألة هذا كل ما ذكرناه لحد الان في هذين الحديثين مبني على ان [الحديث الاول ينص على ان ما دون القلتين - 00:52:34](#)

ينجز هذا هو الذي ذكرناه ولكن عند التأمل في لفظ الحديث الاول لا تجد ذلك لان الحديث الاول ماذا فيه؟ فيه اذا بلغ الماء قلتين لا [ينجز. معناه الماء اذا كان اكثر من قلتين فانه لا ينجز - 00:52:59](#)

هذا هو نص الحديث هذا هو منطوقه لكن اين ذكر ما دون القلتين؟ لم يذكره النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث ولكن انما فهمناه منه. وهذا ما يسمى عند الاصوليين بالمفهوم - [00:53:21](#)

وهذا من قبيل مفهوم الشرط اذا كان قلتنه لا ينجس. مفهومه اذا لم يكن قلتنه فانه ينجس وعليه فان الحديث الاول انما دل على نجاسة ما دون القلتين بطريق المفهوم. لا بالطريق المنطوق - [00:53:38](#)

واما الحديث الثاني الذي دل على ان الماء لا ينجس مطلقا الا بالتغيير فهذا بالطريق المنطوق لا بالطريق المفهوم. وعليه فا يرد السؤال هل يخصص المنطوق بالمفهوم هل يخصص المنطوق بالمفهوم؟ مسألة اصولية - [00:54:04](#)

وهي في الحقيقة وان كانت مسألة اصولية الاصوليون عند مناقشتهم لهذه المسألة لا ينفكون عن هذه المسألة الفقهية بالذات قضية حديث القلتين لا شك ان الاصولي يعني لابد ان يكون فقيها. فهو لا ينفك. لا يمكن ان يبقى في مجال التنتظير - [00:54:32](#)

آ فقط لابد ان ينظر في التطبيق. ولذلك الشافعية من الاصوليين يميلون الى جوازي تخصيصي المنطوق بالمفهوم ليسلم لهم تخصيص احاديث الاحاديث الكثيرة في الطهارة حديث القلتين ولتجدوا المالكية بالعكس - [00:54:56](#)

وبسبق لنا في ابواب الطهارة ان رجحنا مذهب المالكية لادلة اخرى ليس هذا فقط حتى لو سلمنا بجواز تخصيص المنطوق بالمفهوم فهنالك مسائل اخرى منها الاشكالات الكثيرة التي ترد على حديث القلتين في اسناده وفي اضطرابه وفي تحديد معنى القلتين وفي امور كثيرة تجعل مذهب المالكية في المسألة - [00:55:16](#)

هو الارجح ولذلك قال والقصد التمثيل. بمعنى انه على مذهب المالكية هذا المثال لا يصلح اصلا ليكون مثلا على قضية الجمع اه بین اه العام من وجه والخاص بوجهك لا يصلح. لكن يقول القصد التمثيل يعني نسلم - [00:55:40](#)

بذلك بمذهب الشافعى لكي نمثل لهذه المسألة قال ومثال ما لم يمكن تخصيص عموم كل منهما بخصوص الاخر حديث البخارى من بدل دينه فاقتلوه وحديث الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم - [00:56:01](#)

نهى عن قتل النساء عندهنا حديثة من بدل دينه فاقتلوه والحديث الثاني نهى عن قتل النساء. قال فالاول عام في الرجال والنساء خاص باهل الردة والثاني خاص بالنساء عام في الحربيات والمرتدات فيتعارضان - [00:56:23](#)

سيتعارضان في المستديرة. اذا الحديث الاول عام من وجه وخاص من وجه. ما عمومه؟ عمومه هو انه يشمل الرجال والنساء لانه يقول من بدل من هذا اسم موصول يشمل عام - [00:56:49](#)

صيغ العموم يشمل الرجال والنساء. اذا اذا بدل الرجل دينه فاقتلوه. اذا بدلت المرأة دينها فاقتلوها هذا هو اذا الحديث الاول عام في الرجال والنساء. ولكنه خاص باهل الردة. ما يتكلم عن قتل غير المرتد او المرتدة - [00:57:06](#)

الخاص بالقتل الناجم عن الردة الحديث الثاني بعكسه فانه خاص بالنساء لا يشمل الرجال الامر نهى عن قتل النساء تنصيص على النساء ولكنه عام من جهة اخرى وهو ان انه يشمل المرتدة والحربية - [00:57:23](#)

المرتدة والحربية الحربية التي من اه من اهل الحرب يعني من كفار الذين هم في حرب مع المسلمين اذا وقع التعارض. اين يقع التعارض؟ قال سيعارضان في المرتدة هل تقتل ام لا - [00:57:46](#)

لم لان المرتدة المرتدة بالنسبة للحديث الاول هي مشمولة بالحديث من جهة كونها امرأة مفهوم والحديث الاول شامل للرجال والنساء فإذا الحديث الأول ينص على قتلها على جواز قتلها ولكن المرتدة - [00:58:02](#)

ايضا مشمولة بالحديث الثاني لانه يشمل المرتدة والحربية وفيه النهي عن قتل النساء فتعارض الحديثان في المرتدة هل تقتل ام لا؟ قال سيطلب الترجيح وقد رجح وقد رجح بقاء عموم الاول - [00:58:28](#)

وتخصيص الثاني بالحربىات بحديث ورد في قتل المرتدة ورد حديث آآ رسول الله صلى الله عليه وسلم في قتل المرتدة يرجح ان المرتدة ستقتل فدل ذلك على ان عموم الحديث الاول - [00:58:49](#)

يبقى وان الحديث الثاني الذي فيه النهي عن قتل النساء المراد بذلك الحربىات. اما المرتدات فلا لاجل الحديث الاخر الذي يخصص هذا اذا آآ ما يمكن ان نذكره في قضيتي - [00:59:13](#)

التعارض بين الأدلة. تعارض الأدلة وفي الدرس المُقبل ان شاء الله تبارك وتعالى نأخذ باباً جديداً من أبواب أصول الفقه وهو باب

الاجماع والحمد لله وصلى الله وسلم على رسوله - 00:59:33